مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد الحادي والعشرون - المجلد الخامس - التاريخ - حزيران 2023 م
doi.org/10.52866/esj.2023.05.21.12

أثر تأميم النفط الايراني على حكومة محمد مصدق وموقف العراق منه في الأمم المتحدة 1951 - 1953

حسن فزاع زيدان ، أ. م. د. جبران إسكندر رفيق

مستخلص:

جاء البحث لبيان آثار تأميم النفط الإيراني عام 1951 والأحداث المؤثرة التي نتجت عن هذا القرار في الساحة الإيرانية والإجراءات التي اتخذتها حكومة مصدق ومدى فعاليتها في التعامل مع المستجدات والنتائج التي نتجت عن قرار التأميم على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي من خلال فحص الأسباب التي دعت إلى اتخاذ قرار التأميم ، والنتائج المترتبة على تنفيذه ، ومدى قدرة الحكومة الإيرانية على الصمود أمام تحديات المعارضة الداخلية والخارجية ومن ثم بيان اثر تأميم النفط على حكومة مصدق والانقلاب عليه واسقاط حكومته في آب 1953 .

The impact of the nationalization of Iranian oil on the government of Mohammad Mosaddegh and Iraq's position on it at the United Nations 1951_1953

Hassan Fazaa Zidan , a. M. Dr. Gibran Iskandar Rafeeq

Abstract :

The research came to show the effects of the nationalization of Iranian oil in 1951 and the influential events that resulted from this decision in the Iranian arena and the measures taken by Mosaddegh's government and the extent of their effectiveness in dealing with the developments and results that resulted from the nationalization decision at the local, regional and global levels by examining the reasons that called for a decision Nationalization, the consequences of its implementation, and the extent of the Iranian government's ability to withstand the challenges of internal and external opposition, and then a statement of the impact of oil nationalization on Mosaddegh's government, the coup against him and the overthrow of his government in August 1953.

المقدمة

ارتبطت حكومة مصدق بقضية تأميم النفط والتداعيات المحلية والدولية التي اثارها هذا القرار، وان تطورات قضية تأميم النفط أفقدت رضا شاه المبادرة وكان من مظاهر ذلك تصعيد تأثير الرأي العام الإيراني على السلطات التشريعية والتنفيذية الأمر الذي نتج عنه عدة تطورات غير إيجابية بدءاً من اغتيال رئيس الوزراء الإيراني علي رزمارا مروراً بقانون التأميم في 8 آذار 1951 وانتهاءً بتصدي مجلس النواب الايراني جهود رئيس الوزراء حسين علاء في احتواء أزمة التأميم نتج عنها استقالة حسين علاء وجاء اختيار البرلمان الإيراني لمصدق أحد أبرز دعاة التأميم كرئيس للوزراء قد وضع الشاه أمام الأمر الواقع بإصراره على تنفيذ قرار التأميم .

وهنا جاء البحث لبيان مبررات قرار التأميم وتبعاته ولتوضيح الظروف الداخلية والخارجية التي كان لها تأثير في التعامل مع قضية التأميم بالإضافة إلى إبراز الدور البريطاني في التأثير على القرارات السيادية للدولة الإيرانية لحماية مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية ودور بريطانيا في تدولي قضية التأميم بعرضها على محكمة العدل الدولية وهيئة الأمم المتحدة.

تكون البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة تناول المبحث الأول (أثر تأميم النفط الايراني على حكومة مصدق في الأمم المتحدة) اما المبحث الثاني فتناول (حكومة محمد مصدق وتطور قضية النفط على المستوى الدولي).

المبحث الأول: أثر تأميم النفط الايراني على حكومة مصدق في الأمم المتحدة

تعتبر الفترة من 1951 – 1953 حقبة تاريخية وحاسمة في حياةِ إيران بشكلٍ عام وفي المؤسسة العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والتي تخللتها أحداث وتحولات تاريخية محلية وإقليمية ودولية أثرت على الأوضاع العامة لإيران خاصة المؤسسة العسكرية[1]، بعد الحرب العالمية الثانية زاد الطلب العالمي على النفط وأصبح النفط أكثر استخدامًا من ذي قبل في الصناعة والنقل ورغم أن تكاليف نفط الخليج كانت منخفضة من حيث الإنتاج والنقل إلا أن الشركات فرضت الأسعار على المستهلك بناءً على نظام عالمي محسوب على أساس النفط القادم من خليج المكسيك. لذلك فإن الأسواق المستهلكة التي يصل إليها نفط الخليج تتحمل أكثر من التكلفة الفعلية للإنتاج والنقل كما أن الشركات والدول التي تقف وراءها وهي التي تقرر كمية إنتاج النفط وسعره ولم يكن على الحكومات والدول المنتجة إلا أن تظل تحت سيطرة تلك الشركات بعد الحرب العالمية الثانية كانت الدولتان الرئيسيتان المنتجة للنفط هما العراق وإيران وكانت بريطانيا تستغل النفط الإيراني من خلال شركاتها[2].

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كان النفط في إيران مملوكًا لشركةٍ واحدة هي شركة النفط البريطانية والتي أعيدت تسميتها إلى شركة النفط

(1) حقي شفيق صالح، سقوط عرش الطاووس انهيار القوات المسلحة الإيرانية في عهد الاسرة البهلوية 1941 – 1979، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008، ص220.

(2) نبيلة محمود ذيب مليحة، السياسة الامريكية تجاه إيران 1945 – 1981، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة – فلسطين، 2012، ص80.

الأنجلو إيرانية كما كان للشركة صلاحيات واسعة في إيران فقد كانت تعين وتعزل الوزراء وكانت تتمتع بسلطة وسيطرة كاملة على رؤساء القبائل المقيمة في جنوب البلاد بمعنى أَنَّ الشركةَ كانت تعملُ كمقاطعةٍ بريطانيةٍ داخل إيران وتفرض سيطرتها سياسياً في 27 تشرين الثاني 1932 قرر رضا شاه إلغاء امتياز الشركة بعد أَنْ طلبَ دون فائدة زيادة الحقوق لمدةِ أربع سنوات لكن الحكومة البريطانية تدخلت مهددةً باتخاذِ كافة الإجراءات لحمايةِ مصالح الشركة وأرسلت أسطولها البحري إلى المياه الإقليمية الإيرانية ثم عرضت الشكوى على مجلس عصبة الأمم[3]، وسرعان ما ظهرت مشاكل لشركاتِ النفط البريطانية فقد بدأ الرأي العام الإيراني يزداد وعيًا بالعلاقات الاقتصادية والسياسية غير المتكافئة التي ربطت الحكومة الإيرانية بشركة النفط البريطانية في مذكرة وجهتها الحكومة الإيرانية إلى عصبة الأمم في 18 كانون الثاني أشارت فيها إلى استغلال إيران ونفطها من قبل شركات النفط البريطانية وقد وضحت فيها لو أن الحكومة الإيرانية بدلاً من تعيين إتاوة محدودة جعلت جميع حقول النفط خاضعة لتصرف صاحب الامتياز مجانًا وأبقته خاضعًا لقانون الضرائب العادي المعمول به في إيران فقط لكانت قد جمعت من 1905 إلى 1932 إجمالي الضرائب المحصلة من قبل إدارة الجمارك وحدها 19.958.509 جنيه إسترليني بينما لم تحصل من عام 1901 إلى عام 1932 على أي إتاوات باستثناء ما يقرب من 1.100.000 جنيه إسترليني[4].

أدى عدم امتثال شركة النفط الأنجلو إيرانية لبنود اتفاقية 1933 وتدخل الشركة الدائم في الشؤونِ الداخلية والسياسية لإيران إلى التفكيرِ في إلغاءِ الاتفاقية وأصبحَ إلغاء هذا الاتفاق مطلبًا وطنيًا وزاد مِنْ حدةِ الغضب الشعبي على بريطانيا واستغلالها للنفط الإيراني وتدخلها في الشؤون الإيرانية حيث كانت الحكومة البريطانية تشدد على ضرورة المصادقة على ملحق اتفاقية النفط الإيرانية كما أراد كثير من السياسيين الإيرانيين هذا الأمر، لكن ملحق الاتفاقية واجه اعتراضًا من بعض نواب البرلمان الإيراني والجناح الديني مما حال دون التصديق على الاتفاقية وفي ظلِ تلك الظروف الصعبة شهدت إيران إجراء انتخابات نيابية وتدخلت الحكومة بفاعلية في الانتخابات واستعدت لوصول نواب موالين للبلاط الملكي وأثار ذلك اعتراضات كثيرة واعتصام عدد من السياسيين الإيرانيين بقيادة محمد مصدق في قصر الشاه وأصبح هذا الاعتصام مقدمة لتشكيل جبهة وطنية[5]، في 30 اذار1933 توصل الطرفان إلى حلٍ وسط تم بموجبهِ تقليص المساحة التي يغطيها الامتياز بمقدار النصف، وحصلت الحكومة الإيرانية على 20٪ من أرباح الشركة ثم خالفت الشركة الاتفاقية في نفس العام عندما دخلت المياه الساحلية في منطقة امتيازها ودفعت بالذهب على أساس سعرها الرسمي وهو أقل بنسبة 50٪ من السعر الرسمي، وبذلك كانت حصة إيران صغيرة مقارنة بأرباح الشركة[6]، وقد تبع سقوط رضا

(3) محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، ص121.

(4) طارق رضوان، إيران الشعب والدولة تاريخ من الغموض، ج1، دار هلا للنشر والتوزيع، الجيزة، 2016، ص129.

(5) نبيلة محمود ذيب مليحة، المصدر السابق، ص81.

(6) ثامر مكي علي الشمري، محمد حياته ودوره السياسي في إيران، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد،

بهلوي تحرير نسبي للحكم الاستبدادي الذي فُرض على الإيرانيين، واعتقدوا أنَّ النظام الجديد سيكون أقل استبدادًا ودفع التشكيل السياسي لمصدق ورغبته القوية في الإصلاح إلى التفكير في عضوية مجلس النواب كان لعملهِ في الإدارةِ دورٌ كبيرٌ في تزويدهِ بكميةٍ وافرةٍ مِنْ المعلومات المتعلقة بالإدارة ومتطلبات الناس ورغباتهم والمشكلات التي يعانون منها لذلك وقف معارضا للحكومة ونالت خطاباته إعجاب المواطنين وأصبح قدوة للسياسيين الذين رفعوا راية المعارضة داخل البرلمان وخارجه ومع اقتراب موعد الانتخابات النيابية للمجلس في دورته الرابعة عشرة والمقررة في تشرين الثاني 1943 رشح مصدق نفسه لعضوية المجلس لتمثيل مدينة طهران متجنباً الانتماءات الحزبية فقد كان مدعوماً من قادة النقابات التجارية والمهنيين في طهران بالإضافة الى الجمعيات المهنية[7].

وقد تبع سقوط رضا بهلوي تحرير نسبي للحكم الاستبدادي الذي فُرض على الإيرانيين، واعتقدوا أنَّ النظام الجديد سيكون أقل استبدادًا ودفع التشكيل السياسي لمصدق ورغبته القوية في الإصلاح إلى التفكير في عضوية مجلس النواب كان لعملهِ في الإدارةِ دورٌ كبيرٌ في تزويدهِ بكميةٍ وافرةٍ مِنْ المعلومات المتعلقة بالإدارة ومتطلبات الناس ورغباتهم والمشكلات التي يعانون منها لذلك وقف معارضا للحكومة ونالت خطاباته إعجاب المواطنين وأصبح قدوة للسياسيين الذين رفعوا راية المعارضة داخل البرلمان وخارجه ومع اقتراب موعد الانتخابات النيابية للمجلس في دورته الرابعة عشرة والمقررة في تشرين الثاني 1943 رشح مصدق نفسه لعضوية المجلس لتمثيل مدينة طهران متجنباً الانتماءات الحزبية فقد كان مدعوماً من قادة النقابات التجارية والمهنيين في طهران بالإضافة الى الجمعيات المهنية[8]، وانتخب مصدق كأول نائب لمدينة طهران في المجلس في دورته الرابعة عشرة وطيلة الحرب العالمية الثانية شهد المجلس وضعاً جديداً فاستغل صلاحياتهُ وقدر له أن يلعبَ دورًا بارزًا في تشكيل سياسة بلاده خلال تلك الدورة البرلمانية منذ الأيام الأولى لتلك الجلسة استطاع مصدق والمجموعات البرلمانية المعارضة للديوان الملكي أن يفرضوا على الشاه، رئيسا للوزراء لذلك تم اختيار محمد سعيد وهو من أهالي أذربيجان والذي سبق له العمل في وزارة الخارجية الإيرانية وأيضا ترأس السفارة الإيرانية في موسكو[9]، في الدورةِ الرابعة عشرة برزَ مصدق كمدافع عن أبرز القضايا التي طفت على سطحِ الأحداث استغلت القوى الكبرى ظروف إيرانَ في أعقابِ الحرب وقدمت طلبات للحكومةِ الإيرانية للحصول على امتيازاتٍ جديدةٍ في إيران وكانت الشركات الأمريكية والسوفياتية من بينِ أبرز مقدمي هذه الطلبات في 1 تشرين الاول 1944 طالبت الحكومةُ السوفيتية إيران بالحصولِ على امتيازٍ نفطي في جميعِ أنحاء شمال إيران في المنطقةِ الممتدة من أذربيجانَ إلى خراسان في مساحة 216 ألف كيلو متر مربع لمدة خمس سنوات وكان رد فعل بعض الجماعات السياسية في إيران على رفض هذا الامتياز وكانت أعنف مقاومة للمحاولات السوفيتية من العناصر الوطنية داخل المجلس التي تبنت مقاومة تلك المحاولات الأمر الذي يتطلب من إيران عدم منح

2008، ص68.

(7) ثامر مكي علي الشمري، المصدر نفسه، ص70.

(8) Margaret Laing, The shah, London, The Anchor Press, 1977, P82.

(9) Margaret Laing, OP. Cit, P83.

أي امتيازات نفطية الاتحاد السوفيتي ومن جانب اخر بذلت جهود لتصفية الوجود البريطاني في الجنوب وبالتالي القضاء على أعذار بريطانيا والاتحاد السوفيتي التي طرحها الجانبان هذه المجموعة بقيادة محمد مصدق من داخل المجلس[10].

وأوضحت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية عن معارضتهما الشديدة للعرض السوفيتي لأن هذا يمثل خطوة كبيرة في إدخال شمال إيران بشكل دائم في السياسة السوفيتية ولأجل ذلك مارست كل منهما الضغط على الحكومة الإيرانية لرفض الطلب السوفيتي بمنحها منطقة امتياز في شمال إيران ودفع ذلك الحكومة الإيرانية إلى عدم منح امتيازات نفطية من خلال قرار اتخذته في 12 تشرين الثاني 1944 طالبت فيه بتأجيل منح الامتيازات لأي شركة أجنبية حتى إجلاء الجيوش الأجنبية من إيران[11]، ومن ناحيةٍ أخرى بدأ ضوء جديد يلوح في الأفق فيما يتعلق بالعلاقةِ النفطية مع بريطانيا منذ عام 1948، بدأت الحكومة الإيرانية مفاوضات مع الشركة الأنجلو إيرانية أسفرت عن توقيع اتفاقية كاس – كلشائيان في 17 تموز 1949 وعرضت الاتفاقية على المجلس في دورته السادسة عشرة للموافقة عليها الذي أحاله بدوره إلى لجنة برلمانية مكونة من بعض النواب برئاسة محمد مصدق زعيم الجبهة الوطنية[12]، وأوصت بتأميم صناعة النفط الإيرانية بالكامل ، مما أدى إلى تدهور الوضع البريطاني في إيران. وفسرت لندن موقف المعارضة الإيرانية نتيجة وجود مصدق لإثارته لموضوع تأميم النفط والثاني من شركات النفط الأمريكية العاملة في الخليج باعتمادها صيغة تقاسم الإيرادات إلى النصف مع الدول النفطية[13].

ومن جهةٍ أخرى ناقش رئيس الوزراء الإيراني علي منصور بشكل غير رسمي إعادة المفاوضات بشأن الاتفاق مع شركة النفط الانكلو – الايرانية على أساس التكافؤ في الأرباح ولكن دون جدوى في الثالث عشر من حزيران عام 1950 اقترح علي منصور إحالة ملحق اتفاقية كاس – كلشائيان إلى اللجنة الخاصة للنفط قبل رفعه إلى المجلس إيران لدراستها مرة أخرى ووافق المجلس على هذا الاقتراح وشكلت اللجنة من 18 عضوا يرأسها مصدق تم تكليف هذه اللجنة بمناقشة ملحق الاتفاقية وإبلاغ المجلس برأيها وبالنظر إلى أن التصديق على اللائحةِ سالفة الذكر كان هذا هدفًا رئيسيًا للقيادة البريطانية مما دفع علي منصور

(10) وفاء عبد المهدي راشد الشمري، التطورات السياسية الداخلية في إيران 1964 – 1979، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2006، ص20.

(11) سميرة عبد الرزاق العاني، العلاقات الإيرانية – البريطانية 1939 – 1951، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1997، ص262.

(12) وداد جابر غازي، تأميم النفط الإيراني وتداعياته على العلاقات الدولية 1951 – 1953، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بلا، ص8.

(13) علي رزمارا: ولد 1901 يتمي الى اب واخوة عسكريين تخرج في الكلية العسكرية وكان من الضباط الكفوئين وكان ذو نزعة دكتاتورية، عين رئيسا لأركان الجيش الإيراني عام 1944 وله مواقف إيجابية في اسقاط حكومة أذربيجان واستمر بهذا المنصب حتى عام 1946 ثم عين قائد القوات الإيرانية، وعمل على مد سيطرة وتقوية نفوذ الجيش على مختلف دوائر الدولة واقحم الجيش بالسياسة، واصبح رئيسا للوزراء في عام 1950 وتوفي اثر عملية اغتيال في عام 1951. للمزيد ينظر: طاهر خلف البكاء، التطورات الداخلية في إيران 1941 – 1951، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص261.

للتنحي عن السلطة بعد تقديم طلب استقالته عام 1950[14].

وكان الشاه حريصاً على توقيعِ الاتفاقية فكلّف اللواء علي رزمارا[15]، بتشكيل الوزارة في حزيران1950 وقد واجهتهُ اللجنة برفضها للاتفاقية وقد دافع عن شركة النفط الانكلو - الايرانية امام المجلس وانتقد اولئك الذين طالبوا بالتأميم وشرع في سحب الاتفاقية من المجلس الأمر الذي سبب بإثارة المعارضة ضده ومطالبته بتأميم النفط لكنهُ أشار إلى أن التأميم ليس في مصلحةِ إيران ولم يمض وقت طويل حتى قُتل في 7 اذار1951 على يد «خليل طهما سبي» عضو منظمة «فدائيان إسلام»[16]، بأطلاق النار عليه[17]، كان لمقتلهِ ردود فعل خارجية وداخلية وكانت وفاته صدمة عنيفة لبريطانيا وهذا ما أكده رئيس وزرائها أتلي بالقول لقد فقدنا ركيزتنا الأكبر في الشرق الأوسط، اما في إيران اعتبرت الجماعات الوطنية الداعية لتأميم النفط أن موت رزمارا واجب وطني لا غنى عنه وفي نفس اليوم ألقى مصدق كلمة أمام أعضاء المجلس انتقد فيها سياسة رزمارا من خلال رد الفعل على الاغتيال كشفت عن مدى الاستياء الشعبي من الشركة الأنكلو-الإيرانية والمحسوبية التي تلقتها نتيجة سياسة رزمارا ونقل اغتياله ملف النفط الى مرحلة جديدة وابتعد عن روح الاعتدال والوسطية في هذا الموضوع[18]، وفي اليوم التالي لعملية الاغتيال أصدرت اللجنة المختصة بالنفط قرارًا بالإجماع يقضي بتأميم صناعة النفط في جميع أنحاء إيران وأعطت المجلس مهلة شهرين لدراسة القرار وتنفيذه ولعب مصدق الذي كان رئيس اللجنة النفطية في المجلس دور رئيسي في بلورة هذا القرار والاقدام في تنفيذه ومنذ ذلك الوقت مثل مصدق خط المواجهة في إثارة قضية التأميم على الساحة الإيرانية وارتبط اسمه بتأميم النفط[19].

ومن جهة أخرى وصف محمد مصدق خطة تأميم النفط الإيراني بأنها خطوة كبيرة نحو حرية وتقدم الشعب الإيراني موضحاً انه لا يوجد عائق

(14) فدائيان اسلام: هي منظمة سياسية إيرانية ظهرت في الأربعينيات من القرن العشرين ينسب انشاؤها الى مجتبى نواب صفوي عام 1946 في طهران هدفت هذه المنظمة إلى إقامة دولة إسلامية وكانت تؤمن بالعمل المسلح وخاصة الاغتيال السياسي حيث كان من مبادئها أن اغتيال الخونة ضد الدين والوطن لا يعتبر جريمة واسست لمحاربة كل اشكال التحلل من الدين وكان بدعمها اية الله الكاشاني فقام أعضاء المنظمة بتنفيذ عدد من الاغتيالات السياسية في الفترة الواقعة 1946 - 1955، وفي عام 1955 أُلقي القبض على نواب صفوي وثلاثة من قيادات المنظمة وتم تنفيذ حكم الإعدام بهم. للمزيد ينظر: خيرات البيضاوي، إيران ترقص على كف عفريت، مطبعة دار الكتب، بيروت، 1954، ص79.

(15) وفاء عبد المهدي راشد الشمري، المصدر السابق، ص21.

(16) ثامر مكي علي الشمري، المصدر السابق، ص117.

(17) ناظم يونس الزاوي، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في إيران 1901 - 1951، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 1999، ص202.

(18) وداد جابر غازي، المصدر السابق، ص10.

(19) حسين علاء: ولد عام 1884 من عائلة بارزة وبعد ان أكمل دراسته التحق بالخدمة في السلك الخارجي وقد تولى عدة مناصب وزارية وعدة سفارات في الدول الاوربية في زمن رضا شاه وفي عام 1941 عين سفيراً في الولايات المتحدة الامريكية بواشنطن العاصمة وممثلاً لإيران في هيئة الأمم المتحدة بعد تشكيلها وفي عام 1950 تم تعينه وزيرا للخارجية وفي عام 1951 عين وزيرا للبلاط الإيراني، عرف بميوله تجاه الولايات المتحدة الامريكية، وتوفي عام 1964. للمزيد ينظر: طاهر خلف البكاء، المصدر السابق، ص275.

امام التأميم من النواحي الفنية والاقتصادية والقضائية والسياسية ولم يكن هناك أي عائق أمام تقديم هذه الخدمة في الوقت الحاضر وما من سبيل إلا الموافقة على تأميم النفط الذي هو رغبة الشعب الإيراني والخطوة الاكبر من قبل المجلس[20].

المبحث الثاني: حكومة محمد مصدق وتطور قضية النفط على المستوى الدولي

بعد اغتيال رزمارا حَدَثَتْ أزْمَةٌ وزاريَّةٌ انتهت بتشكيلِ حسين علاء[21]، الحكومة في 12 اذار 1951 أما في موضوع النفط فقد أصدرت اللجنة مرسوماً يقضي بتأميمِ النفط ووافق عليه مجلس النواب في 15 آذار أما موافقة مجلس الشيوخ فكانت يوم 20 اذار 1951[22]، لا شك أن الجبهة الوطنية اقتربت من تحقيق أحد أكبر أهدافها وأكثرها شعبية ومن هنا كان منطقيا جدا أنَّ ينظر الشعب الإيراني للجبهة الوطنية نظرة تقدير وتكريم كما وصف المراقبون الأحداث ولم يكن مجرد مصادفة أَنَّ كل الأَنظار اتجهت بقوةٍ نحو مصدق إذا تم إعلان نبأ استقالة حسين علاء ووجد المجلس أن مصدق هو الشخص الذي يحظى بثقه ليس كرئيس للمعارضةِ بل لأنه مؤيداً من اغلبِ الشعب الإيراني[23]، أَثارَ قَرار التأْميم قلق حسين علاء بالإضافةِ إلى الأزماتِ والمشاكل الداخلية بقي حسين علاء في السلطةِ أقل من شهرين فقدم استقالته في 27 نيسان 1951وفي وسط الخلافات بين المجلس والبلاط الملكي على اختيار رئيس الوزراء الجديد قرر المجلس تكليف محمد مصدق لرئاسة الوزراء وافق مصدق على هذا القرار وشكل الوزارة في 29 نيسان 1951 حدد مصدق برنامج حكومته بنقطتين مهمتين الأولى تنفيذ قانون تأميم النفط والثانية إصلاح قانون الانتخابات بالإضافة إلى اتخاذ قرارات وطنية أخرى[24]، ويبدو أن وصول مصدق إلى السلطة هو محاولة من الشاه للتخفيف من حدة الأزمة السياسية والاقتصادية التي كانت البلاد تعاني منها ولأن مصدق كان معروفاً بأنه شخصية برجوازية قومية كان رئيس الجبهة الوطنية التي تضم قوى قومية وبرجوازية ، ويتلخص برنامجها في وقف صريح لشركات النفط الأجنبية والمطالبة بحقوق الشعب الإيراني من الشركات الاحتكارية[25].

بينما كانت بريطانيا تدافع عن شركات النفط الاجنبية ولم تساعد المفاوضات الطويلة مع شركات النفط في تغيير سياستها اذ لم تكن إيران تحصل من ثروتها الوطنية الا بقدر ضئيل بعد أَنْ تولى مصدق رئاسة الحكومة وقع قانونا بتأميم عمليات استخراج وتسويق النفط الإيراني وحصل على دعم المجلس وكان لقانون التأميم دور إيجابي في وصول مصدق إِلى الحكم واقترن التصويت على القانون

(20) وفاء عبد المهدي راشد الشمري، المصدر السابق، ص21.

(21) عبد الله شاتي عبهول، صفحات من تاريخ العراق وإيران المعاصر، جعفر العصامي للطباعة الفنية الحديثة، بغداد، 2001، ص156.

(22) وفاء عبد المهدي راشد الشمري، المصدر السابق، ص21.

(23) د.ك.و.، الملف 311/ 4957، تقرير المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية، الرقم، 11، بتاريخ 3/ حزيران/ 1951، ص24.

(24) د.ك.و.، الملف 311/ 4957، تقرير المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية، الرقم، 17، بتاريخ 24/ حزيران/ 1951، ص30.

(25) د.ك.و.، الملف 311/ 4957، تقرير المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية، الرقم 17، بتاريخ 24/ حزيران/ 1951، ص30.

بالتصويت على تعيين مصدق لرئاسةِ الحكومة[26]، وبدأت حقبة جديدة في إيران عبرت عنها الصحافة الإيرانية قائلة إن الشعب أصبح سيد نفسه وأن الحكومة الوطنية تولت الحكم لأول مرة وبدأ حكم الشعب للشعب وهكذا فقد احييت كثير من الشعارات خطوة التأميم[27]، في جو سياسي تسوده المشاعر الوطنية قدم مصدق أسماء وبرنامج وزارته إلى المجلس في 6 آيار 1951 وبعد نقاش لم يمض وقتاً طويلاً حصلت حكومة مصدق على ثقة الأغلبية الساحقة اذ صوت لها 99 نائباً من إجمالي 102 حاضراً وحصلت على الثقة في مجلس الشيوخ فقد صوت لها 48 شيخاً و امتنع اثنان عن التصويت من إجمالي 51 شيخاً حاضراً[28]، على الرغم مِنْ القاعدة العريضة لحكومة مصدق إلا أن الشاه لم يكن سعيدًا حيث تم إجراء العديد من التعيينات مثل تعيين حكام المقاطعات دون موافقته تراجعت السياسة الخارجية عن يده ولَمْ يعد السفراء يرسلون التقارير مباشرة إلى الديوان الملكي كما كان يفعلون سابقاً وبعد عدة أشهر ومن خلال الوساطة الامريكية بدأت المحادثات بين حكومة مصدق وبريطانيا اذ أصرت الاخيرة على أن تكون إدارة شؤون النفط بأيديها وأن يكون معظم العوائد المالية لصالحها وقد واجهوا من الجانب الإيراني تعنت ورفض لهذه المطالب[29]، وكان جوهر هذه المحادثات هو زيادة حصة الحكومة الإيرانية من الإيرادات المالية وزيادة عدد الموظفين الإيرانيين في صناعة النفط وتقليل عدد الموظفين الأجانب وأن الحكومة البريطانية بذلت جهودًا يائسة للحفاظ على سيطرتها الاحتكارية على النفطِ الإيراني[30].

كانَتْ صَدْمَةُ التأْميم شَديدةٍ على بريطانيا، لذلك أَمَرَ البريطانيون بوارجهم بالاقتراب من عبادان لكن مصدق أمر القوات المسلحة المتمركزة في عبادان بفتح النار على البوارج البريطانية إذا أرادت دخول الميناء وقد تراجعت البوارج عندما علمت بنية الحكومة الإيرانية الاشتباك معها وطلب مصدق من شركة النفط تسليم النفط حسب الإيصالات التي تقدمها باسم الحكومة الإيرانية حتى يتوصل الجانبان إلى حل في مقابل ذلك رفضت الشركة إعطاء مثل هذا الإيصال لذلك أمر مصدق بوقف ضخ النفط الى البواخر ثم رفض الخبراء والفنيون الأجانب الذين كانوا يعملون في مصافي عبادان التعاون مع الحكومة الإيرانية الجديدة فأمرهم مصدق بمغادرة البلاد على الفور في قد غادر ما يقرب من 600 خبير وفني عبادان في ضرف اربع وعشرين ساعة معظمهم من بريطانيا[31]، ورداً على تصرفاتِ حكومة مصدق ضد شركة النفط الأنكلو-إيرانية شنت بريطانيا هجوماً موسعاً بدأ بضغط مالي متزايد لدرجة إرسال سفن حربية بريطانية إلى الخليج العربي

(26) طاهر خلف البكاء، احداث، احداث إيران الداخلية في السنة الأولى لحكومة مصدق 1951 – 1952 في الوثائق الدبلوماسية العراقية، المؤرخ العربي، مجلة المؤرخ العربي، بغداد، العدد 48، 1994، ص60.

(27) طارق رضوان، المصدر نفسه، ص131.

(28) د.ك.و.، الملف 311/ 323، تقرير المفوضية العراقية في طهران، الرقم ت/ 5/ 3، بتاريخ اذار 1951، ص20.

(29) د.ك.و.، الملف 311/ 324، تقرير المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية، الرقم، ت/ 5/ 3، 1951، ص27.

(30) د.ك.و.، الملف 311/ 4958، تقرير المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية، الرقم، ت/ 27/ 5/ 3، 1951، ص122.

(31) صحيفة الاخاء (العراقية)، السنة الأولى، العدد 112، بتاريخ 27 تشرين الثاني 1951.

أعلن وكيل وزارة الخارجية البريطاني للشؤون الخارجية في البرلمان البريطاني أن الحكومة البريطانية لا تستطيع تحمل عدم اكتراثها بالمصالح البريطانية في إيران وأَنَّ إيران ليس لها الحق في إلغاء امتياز النفط لعام 1933[32]، حيث دعا فاضل الجمالي مندوب العراق في العراق في الأَممِ المتحدة الدولتين الى عقد اجتماع فيما بينهما للتدارس في قضية التأميم التي تهدد بريطانيا بحسب ما صرحت به بريطانيا وقال الجمالي أَنَّ ألأَساس الذي يجبُ أَنْ تقومَ عليه جهود البلدين الراميةُ لإزالة التوتر وأَنَّ قبول ايران لمطالبِ بريطانيا هو بدايةٌ للقضاءِ على هذا التوتر بين الجانبين وختمَ الجمالي خطابهُ معرباً عن اعتقادهِ بأَن التوصل الى اتفاقٍ ليس أَمراً مستحيلاً[33].

وكانت النتيجة الأولى لتأميمِ النفط الإيراني توقف شركة النفط البريطانية عن سداد التزاماتها تجاه الخزانة الإيرانية ومنعت الحكومة البريطانية الشركة من تقديم أي مبالغ لإيران حتى من مستحقاتها السابقة كما وألغت بريطانيا مزايا التحويلات النقدية الممنوحة لإيران وتجمدت الأرصدة الإيرانية في البنوك البريطانية مما أدى إلى أزمة فورية ونقص في العملات الاجنبية وأصبحت البلاد على شفا الإفلاس[35]، من جانب بريطانيا فقد وجه قرار التأميم ضربة قاسية للاقتصاد البريطاني لأن عائدات النفط الإيراني كانت تساعد على استقرار قيمة الجنيه الإسترليني الذي استخدمته بريطانيا لسداد قيمة القروض المالية التي اضطرت إلى اقتراضها الاقتراض اثناء الرب العالمية الثانية وأن أي تأثير على قيمة الجنيه الإسترليني سيؤدي إلى انخفاض الاحتياطيات البريطانية من العملات الأجنبية الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى ضعف القوة الشرائية البريطانية[34].

وحاولت بريطانيا التعامل مع قرار الحكومة الإيرانية بتأميم النفط بالدبلوماسية في البدايةِ في محاولة للتوصل إلى تسوية مناسبة مع الحكومة الإيرانية وخلال سنوات عملها في إيران تمكنت الشركة من حفر ستة آبار نفطية بإنتاج وفير كما قامت ببناء مصفاة نفط ضخمة في عبدان بطاقة إنتاجية 24 مليون طن سنويًا وتمكنت الشركة من تجهيز الموانئ لرسو السفن النفطية وبنائها مساكن لأكثر من عشرة آلاف من عمال الشركة ونتيجة لحجم الاستثمار الذي كان للشركة في إيران قدم نائب رئيس مجلس إدارة الشركة «بازيل جاكسون» للحكومة الإيرانية اقتراحاً لتسوية الخلاف مع الشركة ويشمل الاقتراح دفع مبلغ 3 ملايين جنيه إسترليني شهريًا للحكومة الإيرانية ودفع 10 ملايين جنيه إسترليني مقدماً لكن حكومة مصدق رفضت العرض[35]، كان لقرارِ تأميم النفط الايراني تأثير على سياسة الحكومة البريطانية في العراق التي كانت تخشى ان يتخذ العراق خطوة مماثلة كالتي اتخذها محمد مصدق في إيران لذلك أبلغت الحكومة العراقية استعدادها للدخول في مفاوضات حول امتيازات النفط وتعديل حصة العراق من أرباح النفط وأخبر مدير شركة نفط العراق نوري السعيد في 3 نيسان 1951 أن الشركة وافقت على أن معدل مورد العراق للطن الواحد من النفط يجب ألا يقل

(32) نبيلة محمود ذيب مليحة، المصدر السابق، ص84.

(33) The United States, Britain, and the Hidden Justification of Operation TPAJAX, P16_20.

(34) ريتشارد اوكنوز، بارونات النفط، ترجمة، بونس شاهين، مركز الطباعة الحديثة، بيروت، د.ت، ص 366.

(35) د.ك.و.، الملف 311/ 955، تقرير المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية، الرقم، ت/ 44/ 3، بتاريخ حزيران 1951، ص22.

عن معدل موارد دول الجوار مثل المملكة العربية السعودية وإيران وأعرب عن استعداده لتأكيد ذلك خطياً كما وأكد رغبته في بدء المفاوضات في بغداد وفي 4 نيسان 1951 وافق مجلس الوزراء على اسس المفاوضات التي اشتملت على ان موارد الخزينة العراقية من طن واحد من النفط يجب ان لا تقل عن مثيلتها في دول الجوار[36].

وفي الوقتِ نفسهِ عملت بريطانيا على جعل النزاع بين شركة النفط البريطانية وحكومة مصدق يتخذ بعدًا دولياً وفي 26 مايس 1951 رفعت دعوى قضائية ضد إيران في محكمة العدل الدولية في 29 حزيران 1951 أرسلت حكومة مصدق وزير خارجيتها برسالة إلى محكمة العدل الدولية لإبلاغها برغبة إيران في عدم التدخل في القضية لأنها خارجة عن اختصاصها باعتبار أن قرار التأميم شأن داخلي في 5 تموز 1951 أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها المتضمن قرارا يتعلق بالإجراءات المؤقتة التي يجب على الطرفين اتخاذها والامتناع عما يمنع الشركة من ممارسة نشاطها التجاري والصناعي لكن حكومة مصدق رفضت القرار[37]. حدث تغيرٌ في الموقفِ البريطاني بعد صدور قرار محكمة العدل الدولية في 5 تموز 1951 بتعيينِ مجلس إدارة لمراقبة عمليات الشركة وإجراء مفاوضات لحل أزمة بين الطرفين مع استمرار الشركة بعملها السابق أعلنت بريطانيا قبولها القرار وبدأت في اختيار أعضاء ذلك المجلس لكن الموقف الإيراني بقي حيث رفضت طهران قرار المحكمة في 8 تموز 1951 أعلن مصدق رفض حكومته لقرارات محكمة العدل الدولية والمضي قدما في سياسة تنفيذ قرار تأميم النفط وهكذا فشلت الجهود الدبلوماسية البريطانية واتجهوا إلى سياسةِ استخدام القوة العسكرية لإجبار حكومة مصدق على الانصياع لقرارات المحكمة لكنها اصطدمت بواقع رفض واشنطن لهذه السياسة على أساس أنها ستمنح الاتحاد السوفيتي الفرصة للتدخل في إيران اذ كانت واشنطن تعمل على منع تقرب ايران من الاتحاد السوفيتي[38]، وقررت المحكمة إعادة النظر في الخلافِ بين بريطانيا وإيران وأصدرت حكمها في 22 تموز 1951 بأغلبية 9 أصوات مقابل 5 أصوات والذي تضمن عدم اختصاص المحكمة في القضية المعروضة عليها بعد أَنْ قررت محكمة العدل الدولية عدم اختصاصها في النزاعِ الناشئ عن تأميم النفط الإيراني قررت بريطانيا الاستمرار في تدويل الخلافات[39]، وفي 28تشرين الاول 1951 قدمت بريطانيا شكوى إلى مجلس الأمن ضد إيران ذكرت فيها أن الحكومة الإيرانية لم تستجب لقرار محكمة العدل الدولية وطلبت من مجلسِ الأمن أَنْ ينظرَ في الوضعِ الذي يهدد السلم والأمن الدوليين الناتج عن ذلك استناداً إلى المادة 35 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أَنّه يجوز لكل عضو في الأمم المتحدة أن يوجه نظر مجلس الأمن والجمعية العامة إلى أي نزاع أو حالة من النوع المذكور في المادة 35[40].

(36) ريتشارد اوكنوز، المصدر السابق، 370.

(37) جو ستورك، ازمة الطاقة في الولايات المتحدة ونفط الشرق الأوسط، دار ابن خلدون، بيروت، 1974، ص44.

(38) جو ستورك، المصدر نفسه، ص45.

(39) Year Book of United Nations, Security Council, Chapter VIII. Maintenance of internationd peace and security, Meeting, P360.

(40) د.ك.و.، الملف 311/ 4962، كتاب وزارة الخارجية العراقية، شعبة الأمم المتحدة، الرقم، س/ 304/ 722/ 500، بتاريخ 1951/ 10/ 29، ص30.

وتوجه محمد مصدق على رأس وفد كبير الى نيويورك يرافقه وزير خارجيته والقى كلمة في الأمم المتحدة أوضح فيها النوايا السيئة لبريطانيا تجاه إيران ثم أطلع مصدق أعضاء الأمم المتحدة على الوثائق التي صادرتها حكومته والتي أشارت بوضوح إلى تدخل شركة النفط في السياسة الإيرانية ودورها في تنصيب وإقالة الوزراء والحكومات المتعاقبة وتنفق الكثير من المال على فوز مرشحيها في الانتخابات كما أثبت لأعضاء الأمم المتحدة أَنَّ سياسة الشركة في إيران ومن ورائها بريطانيا كانت تهدف إلى إفقارِ الشعب الإيراني وإبقائه متخلفًا حتى تتمكن من السيطرة عليه[41]، والقى الوفد البريطاني خطاباً أشار فيه أَنَّ محكمة العدل الدولية قد اخطرت مجلس الامن بالتدابير التصورية التي اشارت اليها محكمة العدل في 5 تموز 1951 بموجب المادة 41 من قانونها الأساسي وأَنَّ بريطانيا قد قبلت النتائج التي توصلت اليها المحكمة ولكن ايران قد رفضتها وامرت بطرد جميع موظفي شركة النفط المتبقين من ايران خلافا للإجراءات المؤقتة المشار اليها من قبل محكمة العدل الدولية وان حكومة جلالة الملك تشعر بقلق بالغ إزاء الاخطار الكامنة في هذه الحالة وتهدد السلام والامن الدولي[42]، وقد طالب مجلس الامن حكومة إيران الى العمل بما يتفق مع التدابير المؤقتة التي حددتها محكمة العدل الدولية وإبلاغ المجلس بالخطوات المتخذة لتنفيذ قرار المجلس، وان المجلس يضع في الاعتبار موقف المحكمة باعتبارها الجهاز القضائي الرئيسي التابع للأمم المتحدة كما نصت المادة 92 من القانون الأساسي للمحكمة والمادة 1 من النظام الأساسي للمحكمة ووجه المجلس طرفي النزاع الى الاهتمام بالسلام والامن الدولي وللتصرف بما يتفق مع قرارات ونتائج المجلس إضافة الى ان المحكمة تعمل بما يتوافق مع أغراض واهداف الأمم المتحدة وقد دعا المجلس في جلسته المنعقدة في 29 تشرين الأول 1951 الى استئناف المفاوضات بين الطرفين من اجل بذل المزيد من الجهود لحل الخلافات وفقا لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة وتجنب أي اجراء من شأنه ان يكون له تأثير إضافي يفاقم الموقف[43].

وفي الإجتماع التالي للمجلس في الدورةِ السادسة لهيئة الأمم المتحدة في عام 1951 قدم ممثل دولة الاكوادور مشروع قرار ينصح به الأطراف المعنية بقضية التأميم بأعادة فتح مفاوضات في أقربِ وقتٍ ممكن بهدف إيجاد حل لتسوية خلافاتهم بما يتفق مع مقاصد ومبادئ وميثاق هيئة الأمم المتحدة[44]، ثم تحدثَ المندوب البريطاني قائلاً أَنَّهُ وقد كانَ على استعداد لقبولِ التعديلات التي تقدم بها الوفدان الهندي واليوغسلافي تلك التعديلات تحذف مِنْ القرار البريطاني الإشارة الى أَن ايران لَمْ تنفذ قرار محكمة العدل الدولية وأَضاف المندوب البريطاني أَنَّ وفدهُ لا يستطيع قَبول اقتراحات منجوب الصين الوطنية أَلتي تقول أَنَّ مشكلة تأَميم النفط الايراني لا تثير مشكلةً تهدد السلم في أَرجاء العالم أَمّا مندوب

(41) Year Book of United Nations, Security Council, Chapter VIII. Maintenance of internationd peace and security, Meeting, P360.

(42) Year Book of United Nations, Security Council, Chapter VIII. Maintenance of internationd peace and security, Meeting, P360.

(43) د.ك.و.، الملف 311/ 4927، كتاب وزارة الخارجية شعبة الأمم المتحدة، الرقم ش/ 122/ 6/ 774، 1951، ص5.

(44) صحيفة الاخاء (العراقية)، السنة الأولى، العدد 80، بتاريخ 18 تشرين الثاني 1951.

الأَكـوادور تقـدم بمـشروع قـرار ينـص عـلى التوصيـةِ بإستثناء المحادثـات بـين ايـران وبريطانيـا حـول قضيـة التأميـم مـع عـدم ذكـر صلاحيـة مجلـس الامـن في مناقشـةِ المسـألة[45]، وصرح منـدوب بريطانيـا أَنـه لا يعتقـد بـأَن قـرار مجلـس الامـن حـول مسـأَلة التأَميـم بـين بريطانيـا وايـران قـد زاد سـوءاً وأَضـاف بأَنـهُ يعتقدُ بـأَنَّ الوضـع قـد عـاد إِلى الى سـابقهِ وقـالَ أَن مجلـس الامـن قـرر تأَجيـل القضيـة ريثما تصـدر محكمـة العـدل الدوليـة قـراراً تبـت فيـه فـما اذا كانـت قضيـةُ التأميـم محليـة أَو دوليـة[46]، وكان رد مصـدق على أعضاء مجلس الأمـن أَنَّ الحكومـة الإيرانيـة لَمْ تعـرض السـلم والأمـن الدوليـين للخطـر وأكـد لأعضـاء المجلـس أن الشـعب الإيـراني غـير راضٍ عـن شركـة النفـط لأنهـا لَمْ تسـاعد في تطويـر البلـد ولَمْ تقـدم الخدمـات الفنيـة والصناعيـة التـي يريدهـا نشـاطها الاقتصـادي ولم تؤهـل وتـدرب الإيرانيـين حتـى يتمكنـوا مِـن الاعتـماد عـلى أنفسـهم في تشـغيلِ مرافـق الشركـة وأيـد ممثـل الحكومـة السـوفيتية ويوغوسـلافيا رأي الوفـد الإيـراني واعتـبروا الموضـوع شـأناً داخليـاً لا يحـق للمجلـسِ التدخـل فيـه[47].

أَمّـا وجهـة نظـر العـراق فـيرى أَنَّ عنـاد الحكومـة الإيرانيـة وموقفهـا مـن إزاء قضيـة التأميـم هـو الـذي يعرقـل الوصـول الى حـل مناسـب للقضيـة وأَنَّ عـدم قيـام الحكومـة الإيرانيـة بأبـداء التسـهيلات اللازمـة سـيعقد حـل القضيـة وبالمقابـل ان قـرار الحكومـة الإيرانيـة يعـد مخالفـة قانونيـة اسـتناداً إِلى اتفاقيـةِ عـام 1933[48]. واقـترح ممثـل فرنسـا أَنْ تحتفـظ بريطانيـا بالقضيـةِ التـي قدمتهـا حتـى يتـم اتخـاذ قـرار بشـأنِ قـدرة مؤسسـات الأمـم المتحـدة عـلى النظـر في مثـل هـذه النزاعـات وهكـذا فشـلت جهـود بريطانيـا لتدويـل الخـلاف مـع إيـران حـول تأميـم النفـط[49].

وعرضـت الولايـات المتحـدة الامريكيـة عرضـاً لحـلِ القضيـة فعرضـت عـلى محمـد مصـدق مشروعـاً جديـداً لحـل المشـكلة القائمـة بـين إيـران وبريطانيـا عـن طريـقِ التفـاوض المبـاشر بـين الجانبـين ونـص المشروع الأمريكـي عـلى تسـليمِ جميـع منشـآت النفـط في إيـران للحكومـة الإيرانيـة عـلى أَنْ يقـوم الخـبراء والفنيـون الغربيـون ومـن ضمنهـم البريطانيـين بـأَدارة مشـاريع النفـط تحـت اشراف هيئـةٍ دوليـةٍ محايـدةٍ وبموجـب هـذا الحـل الأمريكـي الجديـد يتمتـع الغربيـون بكافـة النفـط المنتـج مـن الأراضي الإيرانيـة وقدمـت واشـنطن برقيـة مسـتعجلة تدعـو محمـد مصـدق إِلى ألحضـور الى واشـنطن مصطحبـاً معـه بعـض الوثائـق المتعلقـة ببرنامـج تأميـم النفـط في ايـران وكان لهـذهِ الزيـارةُ علاقـةٌ بسـدِ الشـواغرِ الموجـودة في مناصـب الخـبراء مـن غـير البريطانيـين في حقـول النفـط الإيرانيـة[50]، فقـد صرحَ كاظـم حسـيبي ممثـل وزارة الماليـة الإيرانيـة في لجنـة تأميـم النفـط بأنـه قـادم الى واشـنطن في مهمـة خاصـة بنـاءً عـلى طلـبٍ مـن محمـد مصـدق وأضـاف أَنَّ قدومـه إِلى واشـنطن لعلـهُ يعتـبرُ دليـلا عـلى امكانيـةِ حـل مشـكلة تأميـم النفـط وتسـويتها قائـلاً بـأني أَشـعرُ أَنَّ وجـودي قـد يسـاعدُ كذلـك عـلى تسـويةِ بعـض

(45) صحيفـة الاخـاء (العراقيـة)، السـنة الأولى، العـدد 82، بتاريـخ 21 تشريـن الاول 1951.

(46) Year Book of United Nations, Security Council, Chapter VIII. Maintenance of internationd peace and security, Meeting, P361.

(47) د.ك.و، الملف 311/ 4927، الوثيقة نفسها، ص5.

(48)نبيلة محمود ذيب مليحة، المصدر نفسه، ص80.

(49) Year Book of United Nations, Security Council, Chapter VIII. Maintenance of internationd peace and security, Meeting, P361.

(50) صحيفـة الاخـاء (العراقيـة)، السـنة الأولى، العـدد 85، بتاريـخ 25 تشريـن الاول 1951.

الصعاب أَنَّ موقف إيران من مسألة التأميم لا يمكن أَنْ يتبدل رغم نجاح المحافظين بالانتخابات البريطانية لأن إيران لَمْ تطلب شيئاً مخالفاً للمنطقِ وقال أَن بإستطاعة إيران تكرير 30٪ من مجموع ما كانت تكررهُ الشركة البريطانية وأَن محمد مصدق سيقوم بدرس الطلبات التي تقدم بها واشنطن لإستئناف الخبراء الغربيون العمل في مصافي عبادان ام من عدمهِ[51].

منذُ بدايات النشاط الدبلوماسي للعراق لفتَ فاضل الجمالي انتباه البرلمانيين العراقيين، الذين قدروا جهوده وأشادوا بموقفهِ في المؤتمرات الدولية وللدورِ الكبير الذي لعبهُ في أروقة المنظمات الدولية فأنتخب في 6 تشرين الثاني 1951 نائباً لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة وتزامنت بداية هذه المرحلة من نشاط الجمالي مع التطورات السياسية في المنطقة[52]، في 21 أكتوبر 1951 قررَ مجلس الوزراء العراقي تأليف الوفد العراقي برئاسةِ محمد فاضل الجمالي وعضوية يوسف الكيلاني وعبدالمجيد عباس وسيف الله خندان وعوني الخالدي وهاشم الحلي وعدنان الباجه جي وأوضح الجمالي أنَّ مهمتهُ تهدف إلى التعاونِ مع الدولِ المحبة للسلام لجعلِ الأمم المتحدة أداة للسلام والتفاهم بين الدول وأعرب عن أمله في أن يبذل الوفد قصارى جهده للتعاون مع الدول الأخرى لتوجيه قرارات الأمم المتحدة نحو تحقيق السلام والتفاهم الدولي[53]،

(51) صحيفة الاخاء (العراقية)، السنة الأولى، العدد 87، بتاريخ 28 تشرين الأول 1951.

(52) حقي شفيق صالح، سقوط عرش الطاووس انهيار القوات المسلحة الإيرانية في عهد الاسرة البهلوية 1941 – 1979، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008، ص220.

(53) د.ك.و. الملف 311/ 4815 المفوضية الملكية العراقية بدمشق الرقم 8 بتاريخ 11 تشرين الأول 1951، ص10.

(54) د.ك.و. الملف 311/ 639 مقررات مجلس الوزراء الجلسة المنعقدة بتاريخ 31 تشرين الأول 1951، الرقم 28، ص41.

افتتحت الجمعيةُ العامة للأمم المتحدة دورتها السادسة في 6 تشرين الثاني 1951، وبدأ الجمالي نشاطهُ بخطابٍ ألقاهُ بعد يومين مِن افتتاح الدورة، خلال المناقشات التي دارت حول موضوع تأميم النفط الإيراني وأكدَ الجمالي في حديثهِ أنَّ العراق يرغبُ في أنْ تقوم العلاقات بين الدول على أساسِ احترام المبادئ الدولية وأكدَ للمندوبين أنَّ العراق أيد العام الماضي اتخاذ إجراءات فعالة للحفاظِ على السلام والأمن لأن الأمم المتحدة ملتزمةٌ بالحفاظ على السلام وحمل الجمالي في ختام حديثه الجانبين الإيراني والبريطاني مسؤولية تهديد استقرار المنطقة من خلال فشل الطرفين في التوصلِ إلى حلٍ لتسويةِ قضية التأميم ، خاصة وأنَّ الجانب الإيراني لم يبدي مرونة خلال المفاوضات[54]، وردَّ مصدق على العرضِ الأمريكي أنَّ إيران لَنْ تعترض عن تعيينِ شخصيةٍ اجنبية في منصبِ المدير الفني لشركةِ النفط بشرط أنْ يكون شخصية محايدة سويسرية أَو بلجيكية ومضى يقول أَن ايران لَنْ تقبل ابداً بأنْ يعتلي هذا المنصب بريطاني أو فرنسي وقال أنَّ البريطانيين والامريكيين يعملون لمصلحتهم في حين أن فرنسة قد خذلت ايران اثناء الاجتماع الذي عقده مجلس الامن الدولي وقال أنَّ ايران على استعداد لبحث موضوع بيع النفط وتوزيعه على أنْ يتم ذلك ضمن حدود قانون التأميم وقال أنَّ الحكومة الإيرانية أبلغت وفدها في الجمعيةِ العمومية أنْ يؤيد مراكش في قضيتها ضد فرنسة وقال سنعملُ في المستقبل على حمايةِ مصالح جميع الأقطار الإسلامية ونوهَ أنَّ أَهم أهداف ايران هي الوقوف

على الحيادِ بين المعسكرين الشرقي والغربي وعدم الإنضمام الى اية كتلة دفاعية[55].

وأدلى أحد أعضاء الوفد الإيراني في واشنطن بتصريح قال فيه أَنَّ محمد مصدق قد رفض الاقتراح الأمريكي القاضي بأن تشرف شركة اجنبية للنفط على إدارة مصافي النفط في عبادان ونفى كذلك ما قيل من أنَّ شركة هولندية قد تدعى للقيام بهذا العمل وأضاف بأنَّ غاية المحادثات التي جرت في واشنطن هي إيجاد طريقة يمكن بها التعويض لشركة النفط المنحلة وبيع النفط الإيراني وتخصيص جزء من أرباحه لتعويض الشركة المنحلة كما قال أَنَّ ايران مصممةٌ على إدارة مصانع النفط[56]، وألقى الجمالي كلمة في الأمم المتحدة ذكر فيها أن الاقتراح الإيراني لا يحتوي على أي جديد وهو مجرد مطلب أحادي الجانب إضافة إلى كونه شكلاً من أشكال الاستحواذ دون مراعاة مصالح الآخرين[57]، وصرحَ المستر روس المدير العام لمصفى عبادان بأنهُ مقتنع بأنه لن يكون في وسع الإيرانيين إدارة المصافي النفطية بأنفسهم وقال أنهُ محتمل أنْ يتم التوصل تحتَ إشراف الأمم المتحدة إلى اتفاقيةٍ خاصة للنفط بين بريطانيا وإيران يقبل بها الإيرانيون وتكون ملزمة لهم وأضافَ ليس من المرجح أنْ يحصل الإيرانيون على من يستطيع إدارة المصافي النفطية لهم إذْ الامريكيون والفرنسيون لم يعملوا معهم ولا اعتقد أنَّ الالمان ولا حتى الروس يقبلون بذلك[58]، وأوضحَ الجمالي أنَّ المقترحات التي قدمتها الوفود، خاصةً الأمريكية والبريطانية، لحلِ قضيةِ تأميم النفط الإيراني حلول معقولة من شأنها أنْ تسهم في حل المشكلة[59].

وفي هذه الأثناء قد وصل محمد مصدق الى نيويورك مع أعضاء الوفد الإيراني وذلك لحضور المباحثات التي سيستأنفها مجلس الامن الدولي في موضوع الشكوى البريطانية، هذا وتبذل الولايات المتحدة الامريكية عن طريق وفدها في هيئة الأمم المتحدة جهوداً كبيرةً لإيجادِ تسويةٍ لمشكلةِ النفط بين ايران وبريطانيا وقد جرت مفاوضات بين بريطانيا وامريكا حول القضية[60]، إذْ صرحَ ناطقٌ بلسان الوفد الإيراني في واشنطن بأنَّ محمد مصدق ينوي العودة الى طهران بعد أنْ باتَ مقتنعاً بعقم المحاولات التي بذلتها الولايات المتحدة الامريكية لتسويةِ مشكلة النفط وأضاف بأن مصدق سيظل مواصلاً مباحثاته مع موظفي وزارة الخارجية الامريكية حتى اللحظة الأخيرة شريطةً أنْ تكون المباحثات على أساس إشراف ايران اشرافاً تاماً على صناعةِ النفط وفي حالةِ فشل هذه المباحثات فأن مصدق قد حزم أمرهُ على إدارة مصانع النفط بجهود الخبراء والفنيين الإيرانيين دون مساعدة

(55) صحيفة الاخاء (العراقية)، السنة الأولى، العدد 97، بتاريخ 8 تشرين الثاني 1951.

(56) صحيفة الاخاء (العراقية)، السنة الأولى، العدد 97، بتاريخ 8 تشرين الثاني 1951.

(57) د.ك.و الملف 311/ 4663 برقية محمد فاضل الجمالي من نيويورك الى وزارة الخارجية العراقية، الرقم 23، بتاريخ 26 كانون الأول 1952، ص68.

(58) صحيفة الآراء (العراقية)، السنة الثالثة، العدد 140، بتاريخ 5 تشرين الثاني 1951.

(59) د.ك.و الملف 311/ 4681، كتاب وزارة الخارجية الدائرة السياسية الى رئاسة الديوان الملكي، الرقم ش/ 13/ 53/ 53، بتاريخ 14 تشرين الثاني 1951، ص 75.

(60) صحيفة الآراء (العراقية)، السنة الثالثة، العدد 143، بتاريخ 9 تشرين الثاني 1951.

الخبراء الأجانب[61]، وتحدثَ مندوب ايران بأن ايران لَمْ تتجاوز حقوقها عندما اتخذت قرار التأميم في أراضيها وأضاف بأن امتناع شركة النفط المنحلة عن بحث مسألة التعويض عن مؤسساتها قد حال دون إيجاد حل للقضيةِ الإيرانية ثم تكلم عن الاستغلال أَلذي كانت تزاولهُ الشركة ألسابقة بقولهِ أنها لَمْ تكتفِ بحصةِ الأسد من أرباح النفط بَلْ واصلت اساليبها الاستعمارية لأستنزاف كل ما يمكن استنزافه وراحت تتدخل بشؤوننا الداخلية لكي تتحكم بمستقبلنا[62]، وفي هذه الاثناء وصل الى نيويورك كلادوين كبير مندوبي بريطانيا في الامم المتحدة لمناقشة قضية تأميم النفط هذا وقد ذكر ان الدكتور مصدق رفض طلباً للسفير الامريكي في طهران بخصوص تأجيل تنفيذ قرار طرد الموظفين الانكليز من ايران وصرح ميسون كبير موظفي الشركة أنَّ الموظفين البريطانيين سيغادرون ميناء عبادان بحراً الى العراق للسفرِ جواً الى بريطانيا[63]، وقد بدأت عملية ترحيل الموظفين البريطانيين في شركة النفط الانكلو – ايرانية في عبادان وكانت السلطات الإيرانية قد رفضت السماح للباخرة البريطانية بالرسو في ميناء عبادان لنقل الموظفين هذا وقد قام رؤساء الوفود في مجلس الامن الدولي بمباحثات فيما بينهم بشأن الخطوة التالية التي يترتب على المجلس اتخاذها[64]. وقد صرح مندوب العراق بأن العراق يتابع قضية الخلاف بين بريطانيا وايران حول التأميم وأَنَّ العراق يرى بأَنَّ سياسة الحكومة الإيرانية أخفقت في هذا الجانب وأَنَّ قضية الخلاف بين ايران وشركة النفط وصلت إلى مرحلة حرجة ولذاك فأنه يدعوا إلى حل يناسب الطرفين على ان تستند إلى مبادئ ومواثيق الأمم المتحدة[65].

قَدَّمَ مصدق استقالتهِ للشاه بَعْدَ انتخاباتِ المجلس السابع عشر في 5 تموز 1952 وَفْقَ الأعرافِ الدسْتُوريَّةِ في اليومِ التالي تم تكليفه مرةً أخرى بتشكيلِ الحكومَةِ ووافَقَ البرلمانُ على حكومته في 9 تموز 1952 ثم طلب مصدق من الشاه تكليفه بوزارة الحرب بالإضافة إلى رئاسة الحكومة لكن الشاه رفض هذا الطلب فقدم استقالته في 17 تموز 1952 لكن التظاهرات التي اجتاحت البلاد طالبت بعودة مصدق فوافق الشاه على طلب مصدق وعهد إليه بوزارة الحرب بالإضافة إلى إبقائه على رأسِ الحكومة شرع مصدق في عددٍ من الإصلاحات الاقتصادية والإدارية وإصلاح قانون الانتخابات والمؤسسة العسكرية وجه مصدق الإصلاحات نحو الشاه وجرده من القيادةِ العامة للقوات المسلحة وأوقف توزيع الأراضي التي لا تخص الشاه حاول الشاه التخلص من مصدق في 6 آب 1953 لكن المحاولة باءت بالفشل[66]، وعندما كشف مصدق تعاونه مع الحزبِ الشيوعي لتأمين دعم السوفييت تجددت مخاوف أمريكا من احتمالِ التسلل السوفييتي في إيران مما دفعهم إلى اتخاذِ قرار نهائي بشأن التخلص من مصدق وأَنَّ العملية الانقلابية التي

(61) صحيفة الاخاء (العراقية)، السنة الأولى، العدد 100، بتاريخ 12 تشرين الثاني 1951.
(62) صحيفة الاخاء (العراقية)، السنة الأولى، العدد 103، بتاريخ 16 تشرين الثاني 1951.
(63) صحيفة الآراء (العراقية)، السنة الثالثة، العدد 137، بتاريخ 5 تشرين الثاني 1951.
(64) صحيفة الآراء (العراقية)، السنة الثالثة، العدد 138، بتاريخ 6 تشرين الثاني 1951.
(65) د.ك.و الملف 311/ 4877، كتاب وزارة الخارجية الى رئاسة الديوان الملكي، الرقم 475/ 1071/ 4 بتاريخ 25 تشرين الثاني 1951، ص16.
(66) وفاء عبد المهدي راشد الشمري، المصدر السابق، ص22 – 23.

ستنفذها المخابرات الأمريكية ستدعى أجاكس (Ajax)، وأَنَّ العملية اختارت شخصًا لديه معرفة كبيرة بالشرق الأوسط وشؤونه كيرميت روزفلت تدين عملية أجاكس بنجاحها إلى حدٍ كبير بحجم ما تبقى من شعبية الشاه كما اعتمدت الخطة على استغلال الضباط الذين طردهم مصدق من الجيش وفي 15 آب 1953 بدأ الانقلاب وذلك بمساعدة سفارة الولايات المتحدة الامريكية في طهران وبعد نجاح الانقلاب قدم مصدق للمحاكمة وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات ثم أصدر الشاه قرارًا بالعفو عنه بعد ثمانية عشر شهرًا[67].

(67) نبيلة محمود ذيب مليحة، المصدر السابق، ص92 – 99.